توصل إليها مجلس النواب في جلسته أمس

إقرار تعديلات على قانون السلطة المحلية تمدد فترة المحليات القائمة أربع سنوات التصديق على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع تحديث الخدمة المدنية

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب مشروع قانون تعديل المادة (171) مكرر من القانون رقم (25) لسنة 2002م، بشأن تعديل قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والمتضمن تمديد فترة المجالس المحلية القائمة وقت صدور هذا القانون بأربع سنوات ، تبدأ من تاريخ انتهاء فترة المجالس القائمة، وأن تجري انتخابات داخلية للأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة في نصف مدة ولاية المجالس المحلية القائمة وفقاً لهذا التعديل.

جاء ذلك القرار بعد مناقشة المجلس في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس المذكرة الإيضاحية المقدمة من الحكومة حول قانون تعديل قانون السلطة المحلية .

الاستماع إلى رسالة الحكومة بشأن مشروع قانون تنمية المهارات

وكانت الحكومة قد أشارت في مذكرتها الإيضاحية حول مشروع قانون التعديل حول مشروع هذا القانون إلى أن تجربة السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية قد شهدت تطوراً متنامياً منذ صدور القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية حيث تم إجراء عمليتين انتخابيتين للمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات في عامي 2001 و 2006م، ثم تلا ذلك انتخاب المحافظين خلال العام الجاري 2008م ، ومع كل ذلك فما زال أمام المجالس المحلية وقت كبير لتصل إلى تحقيق اللامركزية قولاً وعملاً وتمارس مهامها في التخطيط والتنفيذ والإشراف على أداء الأجهزة المحلية على الوجه الأكمل.

وقالت الحكومة:" إنه لم يمض على الأخذ بنظام السلطة المحلية سوى ثماني سنوات، وما يدفعنا للحديث عن هذا الموضوع أن القانون رقم 25 لسنة 2002م بشأن تعديل قانون السلطة المحلية قد نص في المادة 154 منه على أنه (استثناء من أحكام المادة (13) من هذا القانون) إذا حان موعد انتخاب المجالس المحلية بالتلازم مع أي منها سواء كان موعد انتخاب المجالس المحلية متقدماً عليها أو لاحقاً لها".

وبينت المذكرة الإيضاحية الحكومية أن المجالس المحلية الحالية قد تم انتخابها في سبتمبر 2006م ومدتها وفقاً للقانون النافذ ثلاث سنوات فهذا يعني أن فترة ولاية المجالس المحلية ستنتهي قبل شهر سبتمبر 2009م، ولما كان انتخاب مجلس النواب سيتم في 27 أبريل 2009م، وفقاً للاستحقاق الدستوري فإن المجالس المحلية التي تم انتخابها في عام 2006م، يجب انتخاب مجالس بديلة عنها بالتزامن والتلازم مع انتخاب مجلس النواب 2009م تنفيذاً لنص المادة (154) من القانون المشار إليه.

وأكدت الحكومة في المذكرة الإيضاحية على أهمية الالتزام بإجراء الانتخابات المحلية في مواعيدها إلا أن الفترة التي مضت منذ انتخاب المجالس المحلية 2006م حتى الآن فترة قصيرة تخللها في ذات الوقت انتخاب المحافظين بمعنى أن المجالس المحلية المنتخبة ما زالت في طور التعامل مع المهام المناط بها، وفي بداية التعايش مع تجربة انتخاب المحافظين؛ الأمر الذي يستوجب منحها مزيداً من الوقت حتى تتمكن من أداء الدور المنوط بها بصورة تكفل تعزيز قدراتها، وتساهم وتعزز من المشاركة الشعبية في خدمة المجتمع المحلي.

وأوضحت الحكومة أن الأسباب التي أشارت إليها إلى جانب أسباب فنية أخرى أفصحت عنها اللجنة العليا للانتخابات تؤكد بشكل قاطع استحالة إجراء الانتخابات المحلية والنيابية في وقت واحد من الناحية الفنية نظرا لاختلاف تقسيم الدوائر النيابية عن المديريات واختلال جداول الناخبين في المديرية عنه في الدائرة النيابية وكثرة صناديق الاقتراع مما يعني تحميل خزينة الدولة أعباء مالية جسيمة ومع ذلك وحتى وإن توفرت تلك المبالغ فهناك صعوبة فنية لإجراء الاقتراع والفرز في وقت واحد لكلتا العمليتين الانتخابيتين.

مبينة وجوب مرور فترة لتتمكن المجالس المحلية من مراقبة المحافظين الذين انتخبتهم كل تلك الأسباب جعلت القيادة السياسية تتبنى مشروع تعديل لقانون السلطة المحلية ينصب في الأساس على تعديل المادة " 171" مكرر من القانون رقم " 25 " لسنة 2002م، بشأن تعديل قانون السلطة المحلية بحيث يتم التمديد للمجالس المحلية، ولم يقف التعديل عند هذا الحد بل نص على إجراء انتخاب داخلي في نصف مدة المجالس المحلية بحيث يتم انتخاب أمناء العموم ورؤساء اللجان المختصة.

كما صادق مجلس النواب على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع تحديث الخدمة المدنية المبرمة بين حكومة بلادنا وهيئة التنمية الدولية بمبلغ (000ر900ر8) وحدة من حقوق السحب الخاصة بما يعادل 14 مليون دولار أمريكي ، وذلك بعد مناقشة هذه الاتفاقية والتصويت عليها في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي القوى العاملة والشؤون الاجتماعية و التنمية والنفط والثروات المعدنية.

كما أقر المجلس توجيه عدد من التوصيات للحكومة بهذا الشأن وبعد التزام الجانب الحكومي بها ممثلا بوزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى محمد الشعيبي أكد من خلالها المجلس على عدم استخدام حصيلة هذا القرض في غير الأغراض التي خصصت لها والاستفادة القصوى منها في تنفيذ الأهداف والغايات المرجوة وفي المدة الزمنية المحددة.

كما طالبت توصيات المجلس الحكومة موافاته بتقارير دورية وسنوية عن مستوى تنفيذ المشروع وكيفية استخدام حصيلة القرض وأوجه استخداماتها والمبالغ المتبقية منه وبما من شأنه اطلاع المجلس على مستوى التنفيذ أولا بأول وكذا سرعة موافاة المجلس خلال شهر من تاريخ إقرار الاتفاقية بالخطة التنفيذية والتفصيلية محددا بها المهام وتكلفة التنفيذ والمدة الزمنية للتنفيذ.

واستمع المجلس إلى رسالة الحكومة بشأن مشروع قانون تنمية المهارات وأقر إحالته إلى اللجنة المختصة لمناقشته وتقديم تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته التي حضرها الاخ احمد محمد الكحلاني ، وزير شؤون مجلسي النواب والشورى ونبيل شمسان ، نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات باستعراض محضره السابق ووافق عليه،وسيواصل المجلس اعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

في افتتاح ورشة عمل خاصة بالرقابة المكتبية

السماوي:آليات الرقابة جنبت البنوك اليمنية انتكاسات الأزمة المالية

صنعاء / سبأ:

أكد محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبد الرحمن السماوي ان الآليات الفعالة لعملية الرقابة التي نفذها البنك، اسهمت في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك اليمنية، وتجنيبها الانتكاسات التي حدثت في المصارف العالمية جراء الازمة المالية التي تعصف باسواق العالم.

وقال المحافظ السماوي لدى افتتاحه أمس بصنعاء ورشة عمل خاصة بالرقابة المكتبية والرقابة المستمرة، ينظمها البنك ومركز المساعدة الفنية الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي «ان تطبيق البنك المركزي للمعايير الاحترازية على القطاع المصرفي اليمني خلال السنوات الماضية جنبه الدوامة التي تعيشها القطاعات المصرفية في كثير من دول العالم ومن هذه المعايير كيفية منح الائتمان ودور كل مستوى من المستويات الادارية في البنوك ابتداء من مجلس الادارة مرورا بالمستويات الادارية المختلفة في البنوك وحتى تصنيف الائتمان وعمل المخصصات للقروض المشكوك فيها وادراج غير الملتزمين بسداد مديونياتهم في قوائم المتعثرين».

وأضاف: « البنوك اليمنية تجنبت الكثير من المخاطر التي يشكو منها العالم الان وخاصة مخاطر نقص السيولة واسعار الصرف وحيازة النقد الاجنبي والمشتقات المالية،وحرصت البنوك على استثمار اموالها في ادوات مامونة واستثمرت اصولها الخارجية في بنوك ذات تصنيف عالى».. مبينا ان الودائع في القطاع المصرفي اليمني ارتفعت في اوج الازمة المالية العالمية لتصل في منتصف اكتوبر الماضي الى تريليون و 177 مليار ريال مقارنة بتريليون و 50 مليار ريال نهاية العام الماضي وهو ما يعني ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي اليمني بل ان هناك تحولاً من ودائع الدولار الى الريال باعتبارها اكثر امانا وافضل عائداً على المودعين.

وشدد محافظ البنك المركزي اليمني على الدور الحيوي لمراقبي البنك المركزي في التأكد من ادارة البنوك للمخاطر المتأصلة في العمل المصرفي ورقابتها وضبطها.. مشيرا الى حرص البنك على تاهيل كوادره ورفدهم باحدث المعلومات والتطورات التي تمكنهم من اداء المهام المناطة بهم بكفاءة واقتدار.

ولفت المحافظ السماوي الى ان الازمة المالية العالمية قد تفرز معايير جديدة (بازل 3) وهو ما تبحثه معظم الاجتماعات التي تناقش كيفية الخروج من المأزق العالمي,فضلا عن الدعوات لانشاء شرطة مالية عالمية لتحقيق الانضباط المالي العالمي.

وفي افتتاح الورشة التي يشارك فيها 43 متدربا ومتدربة من موظفي قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي اليمني القيت كلمتان من قبل القائم باعمال وكيل الرقابة على البنوك بالبنك المركزي نبيل المنتصر ومحاضر الورشة الدكتور احمد الرضي استعرضتا اهداف الورشة المتمثلة في تعريف المتدربين بالاساليب الحديثة لتقييم اداء المصارف واحتساب المؤشرات الدالة على الاداء من تحليل البيانات المالية، اضافة الى كيفية تحليل وتقييم كفاية الاموال الخاصة وكذا تحليل وتقييم حساسية المصارف تجاه مخاطر السوق.

ويحاضر في الورشة التي تستمر اربعة ايام الخبيران الدوليان بمركز ميتاك الدكتور احمد الرضي والدكتور شهرزاد طارق.

أشادوا بدور اليمن في تعزيز مكانة الرابطة على المستويين العربي والإفريقي

رئيس مجلس الشورى يلتقي عدداً من رؤساء ونواب رؤساء المجالس الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى

الخرطوم / سبأ:

استقبل رئيس مجلس الشورى- رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي عبدالعزيز عبد العزيز عبد الغني أمس في الخرطوم كلاً على حدة رؤساء ونواب رؤساء المجالس الأعضاء في الرابطة في كل من جمهورية السودان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية بوروندي ومملكة سوازيلاند.

وخلال استقبال رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة للقائم بأعمال رئيس مجلس الولايات بجمهورية السودان عبد الله أحمد الحردلو جرى استعراض جدول أعمال مجلس الرابطة الذي سيعقد اليوم الاثنين برئاسة رئيس مجلس الشورى.

كما تناولا مجمل القضايا المقرر أن يقف أمامها مجلس الرابطة ومؤتمرها الثالث.

وجرى التأكيد على أهمية دور لجنة السلام وفض المنازعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي في الإسهام في جهود إحلال السلام في المنطقتين العربية والإفريقية.

وقد جدد رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة الشكر لمجلس الولايات السوداني على جهد الإعداد والتنظيم والاستضافة.

من جانبه عبر القائم بأعمال رئيس مجلس الولايات عن تقديره للدور الذي أداه رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة خلال فترة رئاسته لها ولإسهاماته في تعزيز مكانة وموقع الرابطة على المستويين العربي والإفريقي.

حضر اللقاء من الجانب السوداني أمين عام مجلس الولايات.

كما بحث رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة مع نائب رئيس مجلس الأمة الجزائري محمد بوخلخال جملة من القضايا التي تهم العلاقات بين المجلسين والموضوعات التي سيجري بحثها خلال اجتماع مجلس الرابطة ومؤتمرها الثالث.

وقد جرى التأكيد على متانة العلاقات الأخوية القائمة بين اليمن والجزائر في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وأخيه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

حضر اللقاء من الجانب الجزائري أعضاء مجلس الأمة محمد صالح حرز الله وعبد الله برادعي، ومسعود جمامة ومحمد الحافظ بوزثاث.

وبحث رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة خلال استقباله رئيس مجلس الشيوخ البوروندي ريفاكوري جيرفيس الموضوعات المتصلة باجتماع مجلس الرابطة ومؤتمرها الثالث.

كما ناقشا إمكانية إستضافة مجلس الشيوخ البوروندي اجتماعاً للجنة السلام وفض المنازعات.

حضر اللقاءات نائب رئيس مجلس الشورى محسن محمد العلفي، وعضو مجلس الشورى الأمين المساعد لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي محمد محمد الطيب.

كما بحث رئيس مجلس الشورى رئيس الرابطة مع رئيسة مجلس الشيوخ بمملكة سوازيلاند عددا من الموضوعات ذات العلاقة باجتماع مجلس الرابطة ومؤتمرها الثالث.

هذا وقد أشاد المسئولون في المجالس الأعضاء بالرابطة بدور رئيس الرابطة وإسهاماته في تعزيز دور ومكانة الرابطة على المستويين العربي والإفريقي.

بدء ورشة العمل الخاصة بمناقشة أولويات إستراتيجية التعليم العالي في اليمن

صنعاء / سبأ:

بدأت أمس ورشة عمل نقاشية حول أولويات إستراتيجية التعليم العالي في اليمن وانعكاساتها على تصميم مشروع تطوير التعليم العالي «المرحلة الثانية» التي تنظمها لمدة يومين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع البنك الدولي .

واستعرضت الورشة التي يشارك فيها 40مشاركا ومشاركة يمثلون مختلف الجامعات الحكومية و عشر منظمات مانحة و لجنة التعليم العالي بمجلس النواب المكونات الأساسية للخطة الإستراتيجية للتعليم العالي و الأولويات الإستراتيجية لكل مكون من الخطة و مستوى التنفيذ و الخطوات القادمة للتنفيذ بالإضافة الى دور و مهام الجامعات لإنجاح تنفيذ الخطة .

وناقشت الورشة اولويات استراتيجية التعليم العالي و تعاقب فترات تنفيذها وكيفية جعل خطة التنمية في الجامعات اساس المشروع الجديد .

وفي افتتاح الورشة اكد نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر على اهمية انعقاد هذه الورشة لمناقشة اولويات استراتيجية التعليم العالي في اليمن و انعكاساتها على تصميم مشروع تطوير التعليم العالي المرحلة الثانية بعد ان حقق مشروع تطوير التعليم العالي المرحلة الاولى الذي بدأ عام 2004م نجاحات ملموسة في مجالات الربط الشبكي للجامعات واعادة هيكلة الوزارة .

واعتبر الدكتور مطهر المشروع الاول مظلة تم من خلاله الحصول على مساعدات من قبل عدد من المانحين اهمها الحكومة الهولندية التي تصل المشاريع التي تمولها الى اكثر من 12مشروعاً تعمل على تنويع برامج مؤسسات التعليم العالي وتحسين عملية التعليم والتعلم والبحث العلمي في مختلف الجامعات .

ونوه نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي بان التصورات التي وضعتها الوزارة للمشروع الجديد هي انه سيتناول تعزيز وتطوير القدرة الادارية والمؤسسية لمؤسسات التعليم العالي و اقامة مجموعة من المشروعات التي تتقدم بها الجامعات على مستوى كل قسم و كل كلية او الجامعة ككل .

من جانبه اشار كبير خبراء البنك الدولي لقطاع التعليم في الشرق الاوسط و شمال افريقيا وليم اكسبيرتون الى شراكة البنك الدولي مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمواصلة البناء على اساس استراتيجية التعليم العالي و نتائج مشروع التعليم العالي الاول ..منوها بان الشراكة تاتي للبدء في عملية الاعداد لمشروع التعليم العالي الثاني من خلال تقديم الدعم لتنفيذ الاولويات الاستراتيجية و ترتيب تسلسل التنفيذ و كذا ترجمة اولويات استراتيجية قطاع التعليم العالي على مستوى الجامعات بالاضافة الى تحديد الدعم المطلوب لتعزيز ادوات السياسات وادارة وتنظيم الجامعات تمشيا مع الادوار والالتزمات الجديدة.

واكد خبير البنك الدولي أن الجامعات ستلعب الدور القيادي في انجاح المشروع وذلك لان الاستثمارات التي ستمول من المشروع ستاتي من خطة تطوير الجامعة كما ان الاعداد للمشروع سيعمل على بدء عملية التعرف على الاحتياجات المقدمة من الجامعات .